مركز حمورابي

الملاحقة القضائية: الدعاوى القانونية المرفوعة على الكيان الاسرائيلي

الملاحقة القضائية: الدعاوى القانونية المرفوعة على الكيان الصهيوني

م.م حسن فاضل سليم

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

28 كانون الثاني **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

الملخص

افادت صحيفة معاريف العبرية بأن اندونيسيا قد رفعت قضية أمام محكمة العدل الدولية ضد اسرائيل وهذه القضية هي تختلف عن تلك التي رفعتها جنوب افريقيا فيما سبق، بينما أعلنت دول أخرى عن قلقها المتزايد من الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب في غزة وأنها قامت بإحالة ملف تلك الانتهاكات للمحكمة الجنائية الدولية وهما كل من تشيلي والمكسيك، بالتالي يكون الكيان الصهيوني أمام جملة من القضايا الدولية التي تواجهها والتي تضعها في موقف حرج أمام المجتمع الدولي والقانون الدولي، بالتالي تحاول هذه المقالة مناقشة جميع القضايا التي تلاحق الكيان الصهيوني أمام القانون الدولي ومدى امكانية تطبيق القانون على الكيان المحتل بعد كل هذه القضايا وبعد أثبات كل التهم الموجهة لها، وهل يمكن أن يتم إثبات هذه التهم ام ان الكيان المحتل سيمارس نفوذه على هذه المحاكم، وتبطل تلك الدعوات، تحاول هذه المقالة الاجابة على هذه الأسئلة.

أولاً: قضية الإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية:

قامت جنوب افريقيا برفع دعوى على الكيان الصهيوني في شهر كانون الاول ديسمبر الماضي متهمةً اياه بخرق الالتزامات الخاصة بمعاهدة منع الإبادة الجماعية وارتكابه لهذه الجريمة بحق الشعب الفلسطيني في غزة، وقد أجرت محكمة العدل الدولية جلسات استماع لكل من جنوب افريقيا والكيان الصهيوني، حيث ترافع كل طرف والقى بحججه في هذه القضية، وقد أثارت القضية أصداء واسعة في المجتمع الدولي وتابعها العالم، لكونها القضية الأولى من نوعها التي تنظر فيها المحكمة الدولية ضد كيان يصنف على أنه ينتمي للقوى الاستعمارية ويحاكم على جرائمه ضد الإنسانية وضد شعب من الشعوب التي تُصنف ضمن دول عالم الجنوب .

وقد تمكنت جنوب افريقيا من خلال مرافعتها والحجج التي القتها على الكيان الصهيوني أمام المحكمة من إثبات الجرائم التي أرتكبها الكيان الصهيوني بالأدلة والتي ترقى لأن تصنف على أنها جرائم إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، وقد أقرت المحكمة باختصاصها بأن قبلت الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد الكيان الصهيوني وقد أصدرت قرار بفرض بعض التدابير المؤقتة لوقف الإبادة الجماعية بعد أن وجدت أن الأدلة التي قدمتها (بريتوريا) كافية لإثبات احتمالية وقوع الإبادة الجماعية ،

إلا أن التدابير التي فرضها القرار لم تتضمن الامر بوقف اطلاق النار وهو ما كان مطلباً رئيسياً لجنوب افريقيا في دعواها المرفوعة أمام المحكمة ، لتستأنف المحكمة إجراءات المحاكمة.

وقد طالب قرار المحكمة الدولية الكيان الصهيوني بأن " يفعل ما بوسعه لمنع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة" أي أنه لم يطالب الكيان المحتل بوقف العمليات العسكرية في قطاع غزة.

وقد وافقت المحكمة على النظر بالدعوى المقدمة وفرض التدابير المؤقتة بعد أن صوت على القرار (15 قاضياً) من أصل (17)، إذ عارض القاضي ممثل الكيان الصهيوني والقاضية الأوغندية القرار، إذ تتألف المحكمة التي يرأسها القاضي الأمريكي (جوان دونوغيو) قضاة من دول- المغرب والصومال ولبنان وأوغندا وروسيا والصين واليابان والهند وأستراليا والبرازيل وفرنسا وألمانيا وسلوفاكيا وجمايكا-.

ومع ذلك عدت جنوب أفريقيا وفلسطين القرار الدولي للمحكمة انتصاراً للقانون الدولي، وقد أغضب القرار بعض مسؤولي الكيان الصهيوني معتبرين أن ما يقومون به هو للدفاع عن النفس حسب وصفهم، فيما أفرح مسؤولين آخرين لأنه لم يتضمن أمراً بوقف العمليات العسكرية.

إلا أن القضية قد تستمر لسنوات حتى يتم أثبات أن الكيان الصهيوني ارتكب جريمة إبادة جماعية أم لا، إلا أن القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا تمثل رداً واختبارا حقيقياً للقوى الغربية التي أنشئت النظام الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وقوانين جنيف، مما يُضعف منطق دول الغرب الأخلاقي، فالقضية وضعت الغرب أمام مأزق أخلاقي يتعلق بمدى مصداقيته في الرضوخ للقوانين والأنظمة والبنية التحتية القانونية التي أسسها وهل أن هذه الأنظمة والقوانين تطبق فعلاً أم أنها مجرد أداة من أدوات القوة تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق أهدافها في النظام الدولي.

ثانياً: قضية طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية

إن الدعوى التي أعلنت إندونيسيا أنها سوف تترافع فيها أمام محكمة العدل الدولية ضد الكيان الصهيوني، هي دعوى ليست الطرف الرئيسي فيها، كما هو الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا، فلم تقم إندونيسيا برفع دعوى ضد الكيان الصهيوني بشكل مباشر، وانما هي تستند على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 30/3/2022 ، والذي يدعو محكمة العدل الدولية الى تقديم راي استشاري بشأن التبعات القانونية للاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية وضمها والاستيطان بها بما في ذلك الاجراءات التي تهدف الى تغيير التركيبة الديموغرافية لمدينة القدس والسيطرة عليها.

وقد تم اتخاذ القرار من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن صوت عليه 87 عضو فيما صوت كل من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة بالضد من القرار مع 24 دولة أخرى، بينما امتنعت 55 دولة أخرى عن التصويت.

وقد طلب قرار الجمعية من محكمة العدل الدولية ابداء المشورة في كيفية تـأثير السياسات والممارسات الصهيونية على الوضع القانوني للاحتلال وما هي التبعات القانونية التي تنشأ عن هذا الوضع بالنسبة للأمم المتحدة ولجميع الدول.

وقد قبلت المحكمة البيانات المكتوبة غير العامة بخصوص الطلب في عام 2023 ، ومن المقرر أن تبدأ جلسات الاستماع الشفهية في فبراير من عام 2024 ، والتي ستشارك فيها إندونيسيا وسلوفينيا من خلال المرافعات القانونية أمام محكمة العدل الدولية ضد الكيان الصهيوني، فقد أعلنت وزارة الخارجية الإندونيسية أنها ستلقي بياناً شفهياً في يوم افتتاح الجلسات وهو يوم 19/2/2024 وأنها دعت الى اجتماع 50 خبيراً في القانون الدولي في جاكرتا للمساعدة في إعداد البيان بينما أكدت وزارة الخارجية السلوفينية بأنها ستشارك في جلسات الاستماع ليوم 23/2/2024.

وقد قررت سلوفينيا المشاركة بنشاط في الجلسات وتقديم وجهات النظر في الانتهاكات الواسعة والمروعة التي ارتكبها الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين، والتي ما زالت عواقبها واضحة الى اليوم.

بالتالي فأن محكمة العدل الدولية وعلى عكس القضية التي رفعتها جنوب افريقيا فإنها تنظر في شرعية الاحتلال الصهيوني نفسه، المستمر منذ عقود لفلسطين من خلال سؤالين موجهين للمحكمة.

الأول: ما هي العواقب الناشئة عن الانتهاكات المستمرة للكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واحتلاله المطول، واستيطانه، وضمه للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 ، بما فيها التدابير الرامية الى تغيير التركيب السكانية والطابع ووضع مدينه القدس المقدسة، ومن اعتمادها للتشريعات والتدابير التمييزية ذات الصلة؟

الثاني: كيف ستؤثر سياسات وممارسات الكيان الصهيوني المشار اليها أعلاه على الوضع القانوني للاحتلال، وما هي التبعات القانونية التي تترتب على الدول كافة والامم المتحدة إزاء هذا الوضع؟

بالتالي تتضمن القضية التي ستترافع فيها إندونيسيا وسلوفينيا تفاصيل عديدة يمكن أن تستند فيها هذه الدول على العديد من الأدلة على جرائم الاحتلال المختلفة التي ارتكبها منذ 70 عاماً، وهو ما يضع الاحتلال الصهيوني في مأزق قانوني أمام القانون الدولي، ويمكن الدول الأخرى من اتخاذ تدابير من شأنها على أقل تقدير قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني وعزله دولياً، وهو أمر من شأنه أن يضعف من اقتصاد الكيان المحتل ويجعله في عزلة دولية.

ثالثاً: قضية جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية:

لم يتم تفعيل دعوى قضائية ولم يتم استلام أي ملفات بخصوص هذه القضية، إلا أن بوادر تشكل محكمة دولية بهذا الشأن بدأت تتكشف، لاسيما أن قاضي المحكمة الجنائية الدولية (كريم خان) زار الكيان الصهيوني قبل شهر وقال أن محكمته تنظر في أمكانية وقوع جرائم حرب من قبل حماس ومن قبل الكيان الصهيوني.

فعلى الرغم من أن الكيان الصهيوني ليس عضواً في المحكمة الجنائية الدولية التي يقع مقرها أيضاً في (لاهاي-هولندا)، ولا يعترف باختصاصها، إلا أن المحكمة يمكن لها أن تنظر بالقضية حتى لو كانت الدولة المتهمة غير منتمية لها.

وقد أعلنت كل من (تشيلي) و(المكسيك) أنهما تشعران بالقلق المتزايد من ارتفاع أعداد الخسائر البشرية نتيجة الحرب، وأنهما قاما بإحالة الأمر الى المحكمة الجنائية الدولية بسبب استهداف الأهداف المدنية، وارتكاب جرائم حرب نتيجة لذلك، فيما قالت المحكمة أنها المؤسسة المناسبة لتحديد الطرف الذي يتحمل المسؤولية الجنائية عن هذه الجرائم.

وبقدر تعلق الأمر بالفرق بين اختصاصات كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، فأن الأولى تنظر في جرائم الإبادة الجماعية والمنازعات بين الدول، بينما تُحاكم الثانية الافراد على ارتكابهم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وبقدر تعلق الامر بالكيان الصهيوني فأن المحكمتين يقع على عاتقهما محاسبة الكيان الصهيوني وقادته على جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبوها ضد الشعب الفلسطيني وذلك وفقاً للقانون الدولي.

يمكن القول أن الكيان الصهيوني ومعه جميع الدول الغربية يواجهان معضلة أخلاقية كبيرة نتيجة للقضايا الدولية المرفوعة ضد الكيان المحتل، فالشعوب الغربية وعلى عكس حاكمها مازالت تعارض الجرائم الصهيونية في غزة فيما يحاول الحكام الغربيين منع هذه الشعوب من الكلام بهذه المسألة ومحاسبة المتظاهرين ضد الانتهاكات الصهيونية، بالمقابل فأن القضايا الدولية المرفوعة ضد الكيان الصهيوني تحرج داعميه من الدول الغربية، وذلك لان تلك القضايا مدعومة بكافة الأدلة ومستندة على كافة القوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ومنع الإبادة الجماعية التي صاغتها الدول الغربية بنفسها، مما يجعلها أمام معضلة أما الاستمرار بدعم الكيان الصهيوني بشكل لا محدود مما يكشف نفاق هذه الدول ويحبط أكذوبتها وخطابها الأخلاقي العالمي الذي لطالما احتجت به على منافسيها، أو تضطر الى اتباع القوانين التي صاغتها بنفسها ومحاسبة الكيان الصهيوني على جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، مما يجعل الدول الغربية أمام خيارين أحلاهما مر، ويحفز دول الجنوب العالمي على محاسبة القوى الاستعمارية الغربية بالقوانين الدولية أو الدعوة الى تغيير الوضع الدولي السائد قانونياً وسياسياً بما يصب بمصالحها، لاسيما مع تصاعد دور دول أفريقيا وأسيا داخل النظام الدولي وأنكفاء دول الغرب في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا.

بالتالي فأن الملاحقة القانونية للكيان الصهيوني من قبل دول تصنف على أنها دول عالم ثالث أو دول صاعدة لا تُمثل انتصاراً لحق الشعب الفلسطيني فحسب، بل بمضمونها الأعمق تمثل محاسبة قانونية دولية لكل المنظومة الاستعمارية التي أسستها دول الغرب منذ قرون، لأن الكيان الصهيوني يمثل الصورة الابشع للاستعمار الغربي.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية